حذر من الفوضى و الإخلال بالنظام

المجلس العسكري المصري يعطل الدستور ويحل البرلمان ويحظر الاعتصامات

■ ،، القاهرة/وكالات

أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيان أذاعه التلفزيون الحكومي المصري أمس الأحد تعليق العمل بأحكام الدستور وحل مجلسي الشعب والشورى.

وتابع البيان إنه سيشكل لجنة لتعديل الدستور مع إجراء استفتاء على التعديلات الدستورية التي يتم الاتفاق عليها.

وسيبقى المجلس في السلطة لمدة ستة شهور أو لحين إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

في الأثناء حذّر الجيش من الفوضى والاخلال بالنظام وحظر اجتماع النقابات العمالية والمهنية.

وفي مسعى لإعادة الأمن والنظام لقلب القاهرة، أزاح مئات من الجنود المصريين صباح أمس، محتجين لفتح طريق لحركة المرور كي تدفق بميدان التحرير للمرة الأولى منذ أكثر من أسبوعين، فيما حذرت القوات المسلحة من أن القيادة العسكرية للبلاد ستصدر تحذيراً لكل من يثير «الفوضى ويخل بالنظام». ووجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في "إعلانه الدستوري" أمس، رسالة تطمين جديدة للقوى السياسية في الداخل وللخارج أيضاً بأنه ليس طامحاً إلى الاحتفاظ بالسلطة السياسية في البلاد، إذ أكد أنه سيتولى "إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر أو انتهاء الانتخابات مجلس الشعب والشورى وانتخابات رئاسة الجمهورية".

وربما تتطلب هذه الخطوات أن يظل المجلس العسكري أكثر قليلاً من ٦ أشهر، إذ يتطلب الأمر أولاً إعداد تعديلات دستورية وتشريعية ثم طرحها على استفتاء شعبي، وبعد ذلك تنظيم انتخابات مجلس الشعب وإتاحة الفرصة للحملات الانتخابية التي تسبقها، وذلك قبل أن تنظم انتخابات رئاسية تستلزم كذلك تخصيص وقت للحملات الدعائية. وقرر المجلس في الإعلان الذي أصدره بتوقيع المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تعطيل العمل بأحكام الدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى وإصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.

كما قرر تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب وتكليف وزارة الفريق أحمد شفيق بالاستمرار في عملها إلى حين تشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية. وجدد المجلس تأكيده التزام الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

وأوضح الإعلان الدستوري، أن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيتولى تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج"، وهو ما يعني أن وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي سيصبح الرجل الأول في البلاد خلال هذه الفترة الانتقالية. كما أعلن المجلس أنه سيتولى "إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية". وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكومة أحمد شفيق، التي عينها مبارك قبل تنحيه في ٣١ يناير الماضي، "بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة". من جهته، أكد شفيق أن فترة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد لن تطول بأي شكل من الأشكال، حيث من المقرر أن يتم خلال الفترة المقبلة تعديل بعض مواد الدستور وإجراء انتخابات لمجلسي الشعب والشوري، ثم انتخابات رئاسة جمهورية. وأوضح أن تعطيل الدستور لا يلغيه، ولكنه معطل لحين تعديل بعض مواده. وأكد شفيق أن الرئيس السابق حسني مبارك موجود حتى الآن في شرم الشيخ قائلاً "على حد علمي ويقيني أن مبارك لم يغادر البلاد". وقال إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الذي سيحدد مستقبلاً وظيفة عمر سليمان النائب السابق لرئيس الجمهورية، حيث يمكن أن يشغل منصباً مهماً في الفترة المقبلة. وكشف شفيق أن الإعلامي عماد الدين أديب من أقوى المرشحين لتولي منصب وزير الإعلام بعد قبول استقالة أنس الفقي من منصبه.

وعلى صعيد الوضع الميداني، عادت حركة السيارات في ميدان التحرير، الذي كان معقل الانتفاضة المصرية، إلى طبيعتها ما عدا منطقة واصل فيها بضع مئات من الشباب اعتصامهم. وما زالت دبابات الجيش منتشرة في المكان، لكنها لم تعد تغلق الطرق المؤدية إلى الميدان. وقد حصلت بعض الاحتكاكات بين عناصر الجيش والمستمرين في الاعتصام، لكن ذلك لم يحل دون تواصل أعمال التنظيف في الميدان التي بدأت صباح أمس الأول.

وفيما حذر الجيش من إثارة الفوضى، وقال إنه سيحظر أيضاً اجتماعات النقابات العمالية والمهنية مما يحول فعلياً دون تنظيم إضرابات، أوضح أنه سيطلب من المصريين أيضاً العودة للعمل بعد الاضطرابات، مع تأكيد حق الناس في التظاهر وسيحميهم. وطالب قائد الشرطة العسكرية المحتجين بإزالة الخيام من الميدان، معلناً أنه لم يعد مرغوباً في وجود متظاهرين في الميدان بعد الآن. لكن تواصلت حالة الانفلات الأمني في شمال سيناء أمس في ظل غياب أمني كامل، حيث انتشر السلاح بصورة غير مسبوقة وتزايدت أعمال السلب والنهب التي طالت كافة المرافق والمنشآت الشرطية وبعض المرافق العامة وممتلكات الدولة وطالت بعض منازل وممتلكات المواطنين.

حيث قام بعض المسلحين الملثمين في العريش بتخريب منشآت الشرطة وسلب ونهب محتوياتها والاستراحات الخاصة بكبار القادة وشقق بعض ضباط وأفراد الشرطة. وطالت عمليات السلب والتخريب البنوك والمدارس والتأمينات الاجتماعية والتضامن الاجتماعي والبريد والمطاحن ومخازن السلع وغيرها.

نص بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشأن المرحلة الانتقالية.

«إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعياً منه بمتطلبات هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن، ووفاء بمسؤولياته التاريخية والدستورية في حماية البلاد والحفاظ على سلامة أراضيها، وكفالة أمنها، واضطلاعاً بتكليفه بإدارة شؤون البلاد، يدرك إدراكاً واضحاً أن التحدي الحقيقي الذي يواجه وطننا الغالي مصر يكمن في تحقيق التقدم عبر إطلاق الطاقات الخلاقة كافة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية وتيسير سبل الديمقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التي عبر عنها شعبنا خلال الأيام الماضية، بل وتجاوزها إلى آفاق أكثر رحابة بما يليق بمكانة مصر التي سطر شعبها العظيم أول سطور الحضارة الإنسانية».

«إن المجلس يؤمن إيماناً راسخاً بأن حرية الإنسان وسيادة القانون وتدعيم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية واجتثاث جذور الفساد هي أسس المشروعية لأي نظام حكم يقود البلاد في الفترة المقبلة، كما يؤمن أن كرامة الوطن ما هي إلا انعكاس لكرامة كل فرد من أفراده، فالمواطن الحر المعتز بإنسانيته هو حجر الزاوية في بناء وطنه».

«وانطلاقاً مما سبق وبناء عليه ورغبة في تحقيق نهضة شعبنا، فقد أصدر المجلس القرارات الآتية:

أولاً: تعطيل العمل بأحكام الدستور.

ثانياً: يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر أو انتهاء انتخابات مجلس الشعب والشورى ورئيس للجمهورية.

ثالثاً: يتولى رئيس المجلس تمثيله أمام الجهات كافة في الداخل والخارج.

رابعاً: حل مجلسي الشعب والشورى.

خامساً: يتولى المجلس إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.

سادساً: تشكيل لجنة لتعديل بعض المواد بالدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب.

سابعاً: تكليف وزارة الدكتور أحمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.

ثامناً: إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.

تاسعاً: تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

بناء على طلب تقدمت به المجموعة العربية

مجلس الأمن الدولي يبدأ الاربعاء مناقشة إدانة الاستيطان الاسرائيلي

■ ،، رام الله / غزة/ وكالات

أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أمس أن مجلس الأمن الدولي سيبدأ الاربعاء المقبل مناقشة ادانة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية ووقفه فورا.

وقال المالكي لوكالة الصحافة الفرنسية أن المجموعة العربية قررت دعوة مجلس الأمن الدولي الاربعاء المقبل للانعقاد لمناقشة ادانة الاستيطان والمطالبة بوقفه في جميع الاراضي الفلسطينية وخاصة في القدس الشرقية.

وأضاف: إن هذا الإجراء تم بعد اجتماع السفراء العرب في الأمم المتحدة السبت حيث حصل اجماع عربي على ذلك بضرورة طرح المشروع الفلسطيني للتصويت الاربعاء بعد الطلب من رئاسة المجلس التي لم تبلغنا حتى الآن بموعد لكن نحن طلبنا هذا التاريخ.

وقال انه سيتم اجتماع غدا بين السفراء العرب وممثلة الولايات المتحدة في مجلس الأمن سوزان رايس، وأن رئيس لجنة المتابعة العربية الشيخ حمد بن جاسم أعطى القرار للسفراء العرب للتحرك مع أعضاء مجلس الأمن ليصوتوا لصالح القرار.

ودعت منظمة التحرير الفلسطينية السبت الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تنة في رام الله بالضفة الغربية برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أكدت القيادة الفلسطينية انه لا يجوز أن يبقي الشعب الفلسطيني مستثني من الالهام الذي تحدثتم عنه في الامس يا سيادة الرئيس لأن عجلة التاريخ والحق لن تقف عند فلسطين.

ودعت القيادة الفلسطينية القوى الدولية لترجمة مواقفها المساندة لحقوق وتطلعات الشعوب المشروعة من خلال التصويت على قرار يطالب بوقف الاستيطان الإسرائيلي في مجلس الأمن الدولي.

وقالت اللجنة التنفيذية يمثل مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن الدولي حول الاستيطان الإسرائيلي المستمر في الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية فرصة ذهبية لأعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين لاثبات مصداقية وشمولية مواقفهم هذه.

واضافت أن هذا المشروع يعكس الارادة المجتمعة لغالبية شعوب العالم ومن غير المقبول الانحياز ضد هذه الارادة لذا نؤكد على ضرورة أن يجرى التصويت على مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن خلال هذا الأسبوع.

وشدد بيان اللجنة التنفيذية على انه لن يكون ممكنا بعد أمس أن تبقى إسرائيل استثناء للقاعدة الدولية وأن تحظى بالحصانة لتستمر في تحدي القانون الدولي والاجماع الدولي المساند لانهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية حسب قرارات الشرعية الدولية.

ودعا الأسرة الدولية لقراءة المشهد الحالي في المنطقة بدقة واستخلاص الاستنتاجات الصحيحة وأن دعم الحقوق المشروعة للشعوب ليست موقفا يمكن اتخاذه بشكل انتقائي.

وقال البيان لذا ندعو العالم لاتخاذ الموقف الاخلاقي وغير القابل للتمييز اتجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وتوقع محللون أن تطرأ تغيرات على شكل العلاقة بين مصر وحركة حماس التي تسيطر على غزة من بينها تسهيلات إنسانية واقتصادية في معبر رفح الحدودي مع ضمان أمن الحدود بين مصر والقطاع.

ويؤكد استاذ العلوم السياسية والتاريخ وليد المدلل أن بكون الوضع الجديد في مصر إيجابيا لحركة حماس وللقضية الفلسطينية.

وقال المدلل وهو محاضر في الجامعة الإسلامية بغزة انه يتوقع تقاربا أكبر مع حماس٠ موضحا أن المصريين يشعرون بعقدة ذنب تجاه ذبح قضيتهم على مدى ثلاثة عقود من قبل الرئيس المتنحي.

وأضاف: إن نظام مبارك كان جزءا من مشكلة ابقاء الانقسام بانحيازه للرئيس محمود عباس.

ومن شأن دخول الاخوان المسلمين التي خرجت حركة حماس من رحمها، في المشهد السياسي المصري أن يخدم شرعية حماس كما يتوقع المدلل الذي يتوقع أن يكون للجماعة حضور كبير في حال مشاركتها في الانتخابات القادمة بمصر.

ولم تخف حركة حماس التي سيرت تظاهرات احتفالية في غزة ارتياحها لتنحي الرئيس المصري حسني.

فقد سارع اسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة والقيادي البارز في حماس بمهاتفة المرشد العام للجماعة محمد بديع وتهنئته بنجاح الثورة، على ما أعلن المتحدث بأمس حكومته طاهر النونو.

من جهته، يرى البروفسور ناجي شراب أن تغيرا قد يطرأ على نوع العلاقة بين حماس كجهة تدير غزة ومصر، مستبعدا أن يدفع النظام المصري باتجاه تعميق الانقسام الفلسطيني.

وقال شراب للصحافة الفرنسية أن العلاقة ستأخذ بعدا امنيا بضمان حدود آمنة مع مصر وإنسانيا بتسهيلات أكبر على حركة دخول الناس على المعبر واقتصاديا بتسهيلات على حركة البضائع لغزة.

واضستبعد في المرحلة القادمة.

ويشير إلى أن مصر ستبقى قلقة من امتداد حماس وتواصلها بالاخوان لذا ستعمل على انهاء الانقسام في مرحلة قادمة لا سيما أن أولويات مصر هي الوضع الامني والتمنية الاقتصادية وترتيب البيت المصري.

ويوافق المدلل على أن ثمة تسهيلات ستدخلها مصر على حركة التنقل في معبر رفح، لكنه يرى انه إذا حصل اعتراف من الحكومة المصرية القادمة بنتائج الانتخابات الفلسطينية التي حققت فيها حماس نجاحا ساحقا فستشهد العلاقة تغييرا كبيرا لصالح القضية الفلسطينية وحماس.

وهو يتوقع أن تعمل مصر على استعادة دورها التاريخي في القضايا العربية والإسلامية.

ويري شراب أن استعادة هذا الدور الدولي الاقليمي والدولي يتم عبر بوابة القضية الفلسطينية اي بانهاء الانقسام وتعزيز عملية السلام.

وتعول حركة حماس على دور أكبر لمصر في انهاء الحصار المفروض منذ عدة سنوات على القطاع.

وقال هنية أن الحصار الإسرائيلي على غزة بدأ يترنح.

لكن شراب يقول لا يمكن لمصر أن تتخلى عن معاهدات السلام مع إسرائيل او أن تعود للحرب معتبرا انه على حماس التفكير باتجاه ضبط الحدود وخفض توقعاتها.

وقال لن تكون علاقة مصر بغزة على حساب العلاقة مع السلطة الفلسطينية ومصر تتعامل مع غزة انها لا تزال تحت الاحتلال.

ويعول أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي والقيادي في حماس على الوضع الجديد في مصر.

وقال: إن الانتصار التاريخي للثورة المصرية هو بداية لمرحلة جديدة من الصعود الفلسطيني والعربي والإسلامي والانتكاس الصهيوني الأمريكي في المنطقة.

ويتوقع استاذ العلوم السياسية والاجتماع مخيمر ابو سعدة أن تلعب مصر المقبلة دورا متوازنا مع حماس وفتح في ملف المصالحة.

ومع تأكيده أن مصر لن تقدم على تغييرات جذرية دراماتيكية لكن مجرد حصول انتخابات حرة نزيهة سيحصل الاخوان فيه على ٣٠ ٪ على الأقل من مقاعد مجلس الشعب وستكون نتائجها إيجابية لحماس والقضية الفلسطينية.

وتابع: إن هذا التغيير سيضع حدا لغطرسة إسرائيل لما تقوم به من عدوان وامتهان لكرامة العرب والفلسطينيين لكن مصر لن تقع في الفخ الإسرائيلي بأن تصبح غزة مشكلة مصرية.

ولليوم الثاني على التوالي نظم الفلسطينيون في مناطق مختلفة في قطاع غزة تظاهرات احتفالا بتنحي مبارك.

أكد «صلابة» الوضع الاقتصادي بمصر وحذر من تأثير الاحتجاجات وتوعد المعتدين على الأراضي الزراعية

شفيق: الأمن وتيسير الحياة اليومية أولوية للحكومة

■ ،، القاهرة/وكالات

أكد رئيس حكومة تسيير الأعمال في مصر أحمد شفيق أمس، إثر الاجتماع الأول لحكومته بعد تنحي الرئيس حسني مبارك وتسلم الجيش السلطة، أن "أولوية" هذه الحكومة هي "الأمن وتيسير الحياة اليومية للمواطن".

وأكد شفيق أن الموقف الاقتصادي الداخلي للبلاد "صلب" وأنه لا يوجد تغيير في منهج العمل، محذراً في الوقت نفسه من تأثير استمرار الحركات الاحتجاجية على الوضع في البلاد.

وقال شفيق في مؤتمر صحفي عقده عقب أول اجتماع لحكومته إن "الأمن وتيسير حياة المواطن وإعادة الانتظام للشارع وإعادة سبل الحياة وعودة العمل في المصالح لطبيعته" هي أولويات الحكومة في هذه المرحلة. وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى السلطة في مصر بعد تنحي مبارك أعلن أمس الأول، تكليف حكومة شفيق، التي شكلها مبارك في ٣١ يناير الماضي، بالاستمرار "في تسيير الأعمال" إلى حين تشكيل حكومة جديدة، وهو ما أكده اليوم أيضاً في "إعلانه الدستوري".

وقال شفيق في المؤتمر الصحفي إن عودة الحياة إلى طبيعتها تسير جنباً إلى جنب مع تحسين الحالة الأمنية. وأضاف أن موقف البلاد الاقتصادي "صلب ومتماسك" على الصعيد الداخلي، إلا أنه أشار إلى احتمال التعرض لبعض العثرات، قائلاً "مع استمرار الأحداث على ما هي عليه قد نتأثر في الفترة القادمة"، وذلك في إشارة إلى إعاقة الاعتصامات والمظاهرات لبعض الطرق. وشدد على ضرورة إعادة الانتظام للشارع المصري وسبل الحياة وانتظامها والعمل في المصالح، كي يتم الاهتمام بعد ذلك بجوانب أخرى، مثل العملية التعليمية والارتقاء بمستواها ومشروعات أخرى.

وشدد بقوله "موقفنا الاقتصادي الداخلي صلب ومتماسك وعندنا مخزوناتنا اللازمة لفترة كافية ... حتى الآن الأمور مطمئنة". لكنه أضاف دون إسهاب أنه إذا استمر عدم الاستقرار "قد نتأثر خلال الفترة المقبلة وقد تحدث بعض العثرات وبعض التأخير".

وقال رئيس الوزراء "الموقف زي الزفت (سيء)، ليس بسبب ميدان التحرير، بل بسبب الذين ركبوا موجة ميدان التحرير".

وأضاف "ما نحن فيه لا يرضي أحداً.. يجب التوقف، الخسائر بالملايين يومياً"، مشيراً خاصة إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بقطاع السياحة. واستناداً إلى بنك "كريدي ليونيه" فإن الاقتصاد المصري يخسر ٣١٠ ملايين دولار يومياً، إضافة إلى خسائر البورصة التي بلغت ٧٠ مليار جنيه. وأعرب عن الأسف لفقدان "الآلاف من الأفدنة الزراعية التي استغل أصحابها الوضع للبناء عليها"، واعداً بـ"هدم كل سنتيمتر بني دون وجه حق"، وبالعمل بكل حزم على "إعادة الأمور إلى نصابها".

كما تعهد شفيق بمكافحة الفساد. وقال إنه يضمن أن تعيد حكومة تسيير الأعمال الحالية الحقوق للشعب وأن تكافح الفساد. وفي محاولة لطمأنة المصريين الذين انتفضوا على حكم مبارك، أوضح شفيق أن الشؤون الحكومية ترفع إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيسه "كما كانت ترفع للسيد رئيس الجمهورية".

وأبلغ المؤتمر الصحفي بالقول "ليس هناك تغيير في الشكل أو المنهج أو أسلوب العمل. الأمور مستقرة تماماً". وقال أيضاً، إنه لا يتوقع أن تتأثر المشاريع النووية للبلاد رغم الاضطرابات السياسية. ورداً على أسئلة بشأن المشاريع النووية لمصر، أكد شفيق أنه لا يتوقع أن تتأثر مشاريع بمثل تلك الضخامة.

جرد المقتنيات أظهر فقدانها في اعتداءات ٢٨ يناير

المتحف المصري يفقد ٦ قطع ذهبية و١١ قطعة أثرية تعود إلى ٣٣٠٠ عام

■ ،، القاهرة/وكالات

في تطور لافت، أعلن وزير الدولة لشؤون الآثار زاهي حواس الأحد أن قطعا أثرية سرقت من المتحف المصري موضحا أنها من كنوز الأسرة الثامنة عشرة ببينها قطع أثرية من كنز توت عنخ أمون ووالده اخناتون وجده يويا.

وقال حواس أن القطع المفقودة اثر الاعتداء الذي تعرض له المتحف في ٢٨ يناير تبين فقدها خلال عملية الجرد الذي يقوم به مركز البيانات التابع للمتحف المصري للتاكد من سلامة القطع الأثرية المعروضة، بعد أن تمكن بعض المخربين من دخول المتحف وتمكنوا من كسر ٧٠ قطعة أثرية جار ترميمها.

وأوضح حواس أن القطع المسروقة هي ست قطع من كنز الملك الذهبي توت عنخ أمون ١٣٢٧ - ١٣٣٦ قبل الميلاد ووالده الملك اخناتون ويويا جد أخناتون، وهي عبارة عن تمثالين للملك توت عنخ أمون من الخشب ومغطاة بطبقة من الذهب.

وتابع الأول يصور الملك أمام احد الإلهة والثاني يصور الملك وهو يصطاد وقد فقد الجزء العلوي من هذا التمثال فقط، بالإضافة إلى تمثال من الحجر الجيري للملك اخناتون يمسك بمائدة للقرابين، وتمثال يصور الملكة نفرتيتي وهي تقدم القرابين، وتمثال من الحجر الرملي لأحدي الأميرات من عصر العمارنة وتمثال صغير من الحجر لكاتب من عصر العمارنة أيضا.

وأكد حواس انه تم أيضا سرقة ١١ تمثال اوشابتي تماثيل كانت ترافق الملك الميت لشخصيات تعمل على خدمته في العالم الثاني وهي من الخشب وتعود لجد الملك اخناتون يويا إلى جانب جعران على هيئة قلب.

اتصالات إسرائيلية مع قيادة الجيش المصري .. و«الخارجية» تستبعد أي انتكاسة

باراك: «لا خطر» على العلاقات بين القاهرة وإسرائيل

■ ،، عواصم/وكالات

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك أنه "لا خطر" على العلاقات بين إسرائيل ومصر إثر التحولات التي شهدتها الأخيرة، وذلك في مقابلة مع شبكة "ايه بي سي" الأمريكية بثت أمس. في حين أفادت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أمس أن الوزير الإسرائيلي اقترح على الولايات المتحدة تشجيع القيادة العسكرية المصرية على عدم إجراء انتخابات الآن.

وبحسب الصحيفة العبرية، فقد اقترح باراك على المسؤولين الأمريكيين اتخاذ سياسة متوازنة، تتضمن تشجيع القيادة العسكرية المصرية على اتخاذ قرارات بشأن إجراء إصلاحات سياسية فورية، بحسب مطالب المتظاهرين، وفي الوقت نفسه عدم التسرع إلى إجراء انتخابات.

وأضافت أن باراك ادعى أن إجراء انتخابات خلال شهرين من الممكن أن يعطي أفضلية لحركة "الإخوان المسلمين" بوصفها الحركة المعارضة الأكثر تنظيماً، في حين أن إجراء انتخابات بعد ٦ أشهر أو أكثر سوف يتيح لأحزاب أخرى أو أحزاب جديدة تنظيم صفوفها وتحقيق نجاحات في الانتخابات.

كما اقترح باراك على الولايات المتحدة أن تضع ثقتها بالجيش المصري، وذلك لأن الاف الضباط المصريين تم تدريبهم في الولايات المتحدة أو كانوا على اطلاع على مساهمة الولايات المتحدة في مصر.

وقال يديعوت إن الحكومة الإسرائيلية تنظر الآن إلى الجيش المصري بوصفه ضمانة للاستقرار والاستمرارية في السلام أيضاً.

من جهة أخرى ذكر متحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية أن اتصالاً هاتفياً جرى بين باراك والمشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع المصري أمس الأول ولم يكشف عن مزيد من التفاصيل.

وفي تصريحات للصحفيين كررت ما ورد في بيان مكتوب صدر أمس الأول، أبدى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو رضاه لإعلان الجيش المصري الالتزام بجميع المعاهدات الدولية التي وقعتها مصر.

وقال نتنياهو في مستهل اجتماع لمجلس الوزراء في القدس مساء أمس الأول،"مصر التزمت بمعاهدة السلام على مدى السنين...إنها حجر الزاوية للسلام والاستقرار ليس بالنسبة للدولتين فحسب بل وللمنطقة بأسرها أيضاً".

إلى ذلك، رجحت وزارة الخارجية الإسرائيلية ألا تشهد معاهدة السلام مع مصر أي انتكاسة بعد إطاحة الرئيس مبارك. وأشارت الإذاعة الإسرائيلية، في موقعها الإلكتروني صباح أمس، إلى أنه من المتوقع إعادة فتح مقر السفارة الإسرائيلية في القاهرة اليوم، موضحة أن "القرار الأخير سيتخذ بناء على التطورات على الساحة المصرية".